العنف المسلح في مخيمات الضفة الغربية

ورقة حقائق

آب/ أغسطس 2021

لاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين

Palestinian Refugees Portal

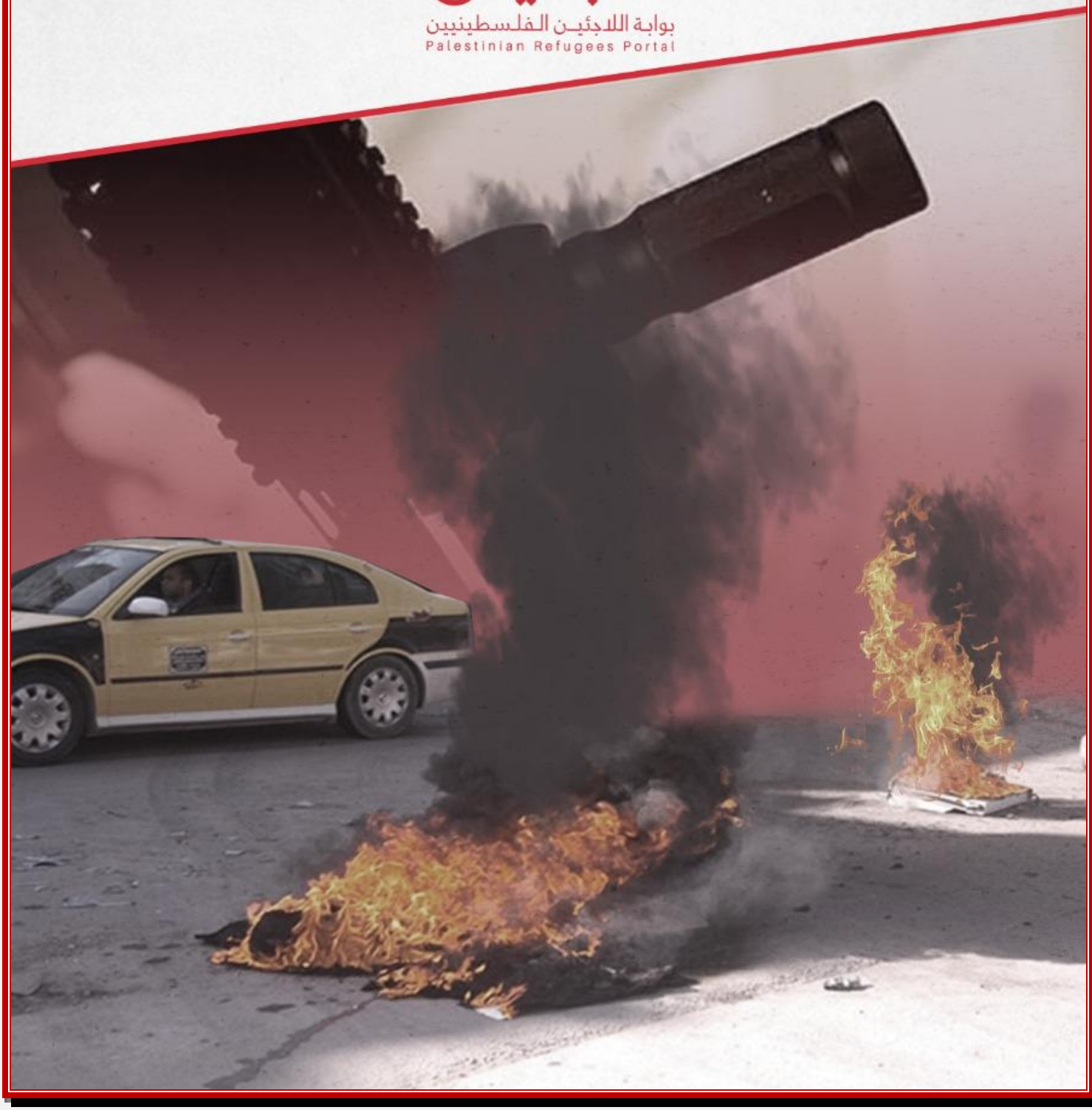

تقديم:

ضجّت الضفة المُحتلّة في السنوات الأخيرة بأحداث إطلاق نار واشتباكات "داخليّة"، كان أبرزها داخل بعض مُخيّمات اللاجئين، شملت مواجهات مع الأجهزة الأمنيّة التابعة للسلطة الفلسطينية، التي تكرر اقتحامها للمخيمات في إطار ما تسميه "حملات أمنية"، ما أدى في كثيرٍ من الأحيان إلى وقوع قتلى وجرحى ودمار لحق بالمُمتلكات والشوارع ومنازل اللاجئين الفلسطينيين.

هذا الوضع يتم التعامل معه كظاهرة أو أزمة وليس نتاجاً لسياسات قائمة بالفعل تميل لتبني موقف من المخيمات بوصفها مساحة للتمرد على النموذج السلطوي القائم، يظهر ذلك من خلال توصيف واقع العنف الذي تتعرض له المخيمات بمسميات على غرار "فوضى السلاح" أو "الفلتان الأمني"، حيث تركز السردية الرسمية على اعتبار السلاح والمسلحين، هم نتاج لعوامل خارجية، ناهيك عن اعتبارهم جوهر الأزمة.

تحاول هذه الورقة سرد حقائق رئيسية حول السلاح وانتشاره ومصادره في مخيمات الضفة الغربية، دون التورط في تبني سردية السلطة بشأن هذا

السلاح، أو اغفال طبيعة السياسات التي تبنتها السلطة الفلسطينية والأطراف المهيمنة عسكرياً وأمنيا في الضفة الغربية المحتلة، ودورها كفاعل رئيسي في تعنيف أهالي المخيمات.

أولاً: العنف المسلح حقائق وأرقام

بلغ عدد ضحايا العنف حتى الربع الثالث من عام 2020 (71 شخصاً) في الضفة المُحتلّة وقطاع غزة، منهم (28) بالأعيرة النارية، وتُشير إحصائيات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان إلى رصد (20) قتيلاً بالأعيرة النارية في الضفة، وسبعة بالأدوات الحادة ، و(10) حالات بظروف غامضة، تشمل الضرب حتى الموت والحرق والخنق والانتحار.

وأشار المتحدث باسم جهاز الشرطة الفلسطينية العقيد لؤي ارزيقات إلى تسجيل زيادة بنسبة (43) بالمائة في جرائم القتل خلال عام 2020، مقارنة بذات الفترة من العام 2019 بإجمالي (43) جريمة قتل، مقابل (25) حالة.

فيما كشف عبد الإله الأتيرة، مستشار رئيس وزراء السلطة الفلسطينية، أنّ عدد حالات القتل المُسجّلة في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس وصلت خلال عام 2020 إلى (59) جريمة قتل باستخدام السلاح غير المرخص.[1]

---

[1] "إسرائيل تسهل دخول السلاح غير المرخص للضفة الغربية.. عمليات تهريب منظمة يشرف عليه الموساد لإثارة الفوضى"، عربي بوست، أكتوبر/2020.

مخيم بلاطة نموذجاً

إذ يستعصي فرز حالات القتل بالسلاح الناري داخل المخيمات عن مثيلاتها في بقية أنحاء الضفة الغربية المحتلة، فإن مخيم بلاطة يشكل مثالاً ملائماً لبناء تصور عن أعداد الضحايا والوتيرة الزمنية لعمليات القتل، فعلى عكس رغبة السلطة المهيمنة والأجهزة الأمنية تبدو المعدلات داخل المخيمات مماثلة لنظيرتها خارجها فيما يتعلق بحالات القتل، وهو ما يسقط إلى حد كبير ادعاءات السلطة بكون "العنف المجتمعي" داخل المخيمات هو المصدر الرئيسي للعنف.

في تقريرٍ صدر عن "الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان" سُجّلت (13) حالة وفاة غير طبيعية في الضفة المحتلة خلال شهر كانون الثاني/يناير 2021، ومنها (6) حالات وفاة في الشجارات العائلية والقتل الخطأ، أحدهم في مُخيّم بلاطة، وهو اللاجئ الفلسطيني (م. أ) البالغ من العمر (59) عاماً جراء إصابته بجروح خطيرة نتيجة إصابته بعيارات نارية بعد تجدد الشجار بين عائلتين، وهو صاحب بقالة في وسط المخيم وليس طرفاً بأي نزاع.

فيما سجلت في تقريرها الصادر عن شهر تشرين الأوّل/أكتوبر 2020 (15) حالة وفاة غير طبيعية بالضفة المحتلة، أحدها في مخيّم بلاطة. حيث توفي بتاريخ 31 أكتوبر اللاجئ الفلسطيني (ح. أ) (35) عاماً من المُخيّم خلال شجار عائلي وقع في المُخيّم.

في شهر تموز/يوليو سُجّل (13) حالة وفاة غير طبيعية، منها حالة في مُخيّم بلاطة، وهو المواطن (ع. د) البالغ من العمر (56) عاماً وهو أمين سر حركة "فتح" في بلاطة، حيث أصيب بعيار ناري أطلق عليه بعد محاولة رجال الأمن فرض قرار إغلاق المحال التجارية.[2]

ثانياً: السردية الرسمية حول السلاح

١- الأسلحة: مصادر، تصنيف، خلفيات

في 27 أيار/مايو 2019 صرّح الناطق باسم شرطة السلطة الفلسطينية العقيد لؤي ارزيقات أنّ "الأجهزة الأمنيّة الفلسطينيّة" تضبط ما بين 600 إلى 1000 قطعة سلاح غير قانونية سنوياً في الضفة المحتلة.

[2] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، تقارير شهرية حول الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات في فلسطين.

وتُصنّف السلطة الفلسطينية السلاح المُنتشر في الضفة المُحتلّة، إلى "سلاح شرعي للأجهزة الأمنية وحركة فتح، وسلاح مُهرّب خارج نطاق سيطرة الحكومة والذي تديره بعض العشائر وتجار المخدرات، وبعض العصابات"، وهذا جاء على لسان اللواء عبد الإله الأتيرة، الذي يُشير إلى أنّ "هذه العصابات تقوم بنشر الفوضى بأوامر من مشبوهين في الداخل والخارج، بهدف إضعاف دور الحكومة والأجهزة الشرطية في ضبط الأمن في المخيمات وقرى الضفة الغربية"، على حد قوله.

ويؤكد الأتيرة أنّ مصدر السلاح المُهرّب يأتي بشكلٍ رئيسي من "إسرائيل"، عبر عمليات تهريب منظمة تُشرف عليها المخابرات الإسرائيلية، تحديداً في مناطق (ب، ج) التي لا تتمتع الحكومة الفلسطينية بصلاحيات الوصول إليها بشكلٍ كامل، بسبب التعقيدات الأمنية.

ويقول العقيد لؤي ارزيقات أنّه "أثناء التحقيق تم التوصل إلى نتائج أولية تشير إلى أنّ تهريب الأسلحة يتم عبر نقاط حدودية بين مهربين

فلسطينيين وإسرائيليين، يتركز عملهم في المناطق المصنفة (ج) ثم يقومون ببيع الأسلحة إلى المواطنين في المخيمات ومدن الضفة الغربية."

وهُنا يُشير إلى أنهم قدموا توصيات لرئيس السلطة بتغليظ العقوبة المفروضة على هذا النوع من التجارة غير المشروعة، "ونأمل حتى بداية العام القادم أن نُقلّص كميات الأسلحة التي يتم تهريبها، حتى يتم حصر الأسلحة غير المرخصة داخل القرى والمخيمات، بما يُحقق الأمن والسلم الأهلي ويحفظ المجتمع من فوضى السلاح."

حسن خريشة، نائب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني السابق، يقول: إنّ "ظاهرة انتشار السلاح في الضفة نتيجة لتجارة بين شخصيات نافذة في السلطة وتجار السلاح الذين يهربونه من إسرائيل، وتكديس السلاح بالشكل الذي نراه الآن في المخيمات الفلسطينية مرتبط بحسابات داخلية والتحضير لوراثة الرئيس الحالي محمود عباس."[3]

وفي تعقيبٍ آخر لخريشة يقول: "إنّ ظاهرة انتشار السلاح في الضفة هي نتيجة لتجارة بينيّة بين مُتنفذين في السلطة وتجار السلاح الذين يهربونه

---

[3] مرجع سابق.

من الأردن وإسرائيل. تكديس السلاح مرتبط بحساباتٍ داخلية والتحضير لوراثة الرئيس، وهي ظاهرة سلبية تسفر عن تمزيق النسيج الاجتماعي الفلسطيني. السلطة تخشى بصفة أساسية من سلاح المقاومة. ولذلك تعمل على مصادرته وملاحقته على الفور."

وفي تعقيب لأحد تجار الأسلحة بالضفة المحتلة، يقول "أبو علي" وهو اسم وهمي: "إنّ السلطة تعلم مصادر السلاح في الضفة، خصوصاً نابلس وجنين، فكثير من تجاره هم ضباط فلسطينيون يبيعون القطعة وبعد ساعة يصادرونها. أسعار السلاح باهظة فعلياً ولعل معدلها الحالي هو الأعلى تاريخياً، فبندقية إم 16 سعرها 20 ألف دولار، الكلاشنكوف 11 ألف دولار، والمسدس 10 آلاف دولار."[4]

ويقول اللواء عدنان الضميري الناطق السابق باسم الأجهزة الأمنيّة التابعة للسلطة: "إنّ تحقيقات أجهزة الأمن أظهرت أنّ سعر بندقية ام 16 بلغ نحو 30 ألف دولار، وأنّ ثمن الرصاصة الواحدة يبلغ 3 دولارات، فيما يبلغ ثمن رصاصة الرشاش من طراز كلاشنكوف 10 دولارات"، لافتاً إلى

---

[4] ازدياد فوضى انتشار السلاح في الضفة الغربية، المونيتور، يونيو 2019.

أنّ الأغلبية العظمى من السلاح المنتشر في البلاد هو من النوع المستخدم في الجيش الإسرائيلي.[5]

٢- قوانين وتشريعات

أصدر رئيس السلطة محمود عباس في مطلع أيلول/سبتمبر 2020 قراراً بقانون عدّل بموجبه قانون الأسلحة النارية والذخائر رقم (2) لعام 1998 حيث غلّظ بموجبه العقوبات السالبة للحرية والغرامات المالية المفروضة على الجرائم المتعلقة بحيازة واستعمال الأسلحة النارية والاتجار بها وتصنيعها وتهريبها بصورة مخالفة للقانون.[6]

وكانت حكومة السلطة قد صادقت في 13 كانون الأول/ ديسمبر 2016 على مشروع نظام رسوم ترخيص الأسلحة النارية للحد من انتشار الأسلحة غير القانونية، وضبط السلاح غير الشرعي، والعمل ضد تجار السلاح.

وخلال عام 2007 أصدر عباس مرسوماً يقضي بحل وحظر كافة التشكيلات العسكرية الفلسطينية السرية والعلنية، ما أثار في حينها حفيظة

---

[5] الشرق، يناير 2021.
[6] شبكة الصين "شينخوا"، سبتمبر 2020.

فصائل المقاومة التي اعتبرت أنه يستهدف أجنحتها العسكرية ومشروع التحرر الوطني، فبموجب المرسوم الذي أصدره في حزيران/ يونيو من ذلك العام اعتبر "كافة المليشيات المسلحة والتشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية غير النظامية أياً كانت تابعيتها محظورة الوجود بكل الأشكال"، وحظر عليها "القيام بأي نشاطات سرية أو علنية".[7]

ثالثاً: "مُخيّم بلاطة نموذج لدوائر العنف"

من المؤكد أن العنف لا يصنع ذاته، كما أن فرضية إسقاطه من الخارج على مجتمعات بأكملها تبدو هشة، وإن كانت لا تقل هشاشة عن السردية الرسمية التي تدعي أن "المخيمات تشكل بيئة خصبة لنوع من العنف الممول خارجياً"، وتتجاهل تماماً الخلفية التاريخية والاجتماعية لواقع المخيمات، وبالتأكيد تسعى لتقديم سياساتها كنوع من رد الفعل على عنف قائم بالفعل، سردية تتنكر لأي دور للمؤسسة الرسمية وخياراتها السياسية و السياساتية في عملية صناعته.

---

[7] الجزيرة، يونيو 2007.

مُخيّم بلاطة الذي كان يُعتبر خلال فترة الانتفاضة الثانية "انتفاضة الأقصى" أهم معاقل "كتائب شهداء الأقصى" الجناح العسكري لحركة "فتح"، شهد هجمات وحملات شنّتها الأجهزة الأمنيّة بهدف تجريد المُقاومين من أسلحتهم، وذلك في أعقاب قرار رئيس السلطة وحركة "فتح" بحل الذراع العسكري، خلال فترة تقلّد سلام فياض لرئاسة الوزراء حينها.

ومنذ ذلك الحين تشن الأجهزة الأمنيّة حملات مُتكررة على المُخيّم تحت مُسمّى البحث عن مطلوبين وخارجين عن القانون، وتنتهي كل مرة ما بين دمار للمُخيّم وخسائر وأضرار تلحق بمُمتلكات الأهالي، بالإضافة إلى وقوع إصابات وخسائر في الأرواح.

شهدت السنوات الماضية في مُخيّم بلاطة الواقع بالمنطقة الشرقيّة من نابلس، خروج العديد من المُسلحين في عروضٍ عسكرية أو رسائل جرى بثها عبر تسجيلات مُصوّرة، وغيرها من استعراضات إظهار القوّة وبث الرسائل، في ظل الأوضاع المشحونة وحالة الغليان الدائمة في المُخيّم

حيث لم تتوقّف الاشتباكات المسلحة والمواجهات وإغلاق الشوارع لسنوات.

ومنذ سنوات يشهد مُخيّم بلاطة للاجئين الفلسطينيين، اشتباكات بين أجهزة الأمن الفلسطينية ومسلحين، تقول جهات أمنية فلسطينية إنهم يحظون بدعم من القيادي المفصول من حركة "فتح" محمد دحلان المقيم في دولة الإمارات.

يقول مصدر أمني رفيع: "هناك حالة موجودة نحاربها، ومحمد دحلان له سلوكيات من هذا النوع، ويحاول الدخول إلى المخيمات بالسلاح وغيره." وهو ما كرره عدنان الضميري الناطق باسم الأجهزة الأمنية في حسابه الرسمي على إحدى مواقع التواصل الاجتماعي "هذه الظاهرة يقوم بتمويلها والدفاع الإعلامي عنها محمد دحلان عبر أموال دولة الإمارات العربية"، وأضاف "بعض الأفراد والمجموعات التي يتم اعتقالها وضبطها مع سلاحها (...) جزء من تمويلها مصدره محمد دحلان في الإمارات العربية، أو شكل من أشكال الاتجار بالسلاح أو المخدرات."

رابعاً: العوامل والدوافع

١- قراءات متعددة

يقول عدنان أبو عامر: "منذ قدوم السلطة الفلسطينية في عام 1994 تشهد نابلس تنافراً واضحاً بين قياداتها الأمنية والسياسية، لا سيما بين عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير غسان الشكعة، وبين عضو اللجنة المركزية لـ "فتح" محمود العالول، وهو محافظ سابق للمدينة، بجانب الصراع بين أكرم الرجوب وعضو المجلس التشريعي عن "فتح" جمال الطيراوي، ويتورط في الفوضى الأمنية التي تعيشها الضفة الغربية محمد دحلان، القيادي الفتحاوي من غزة، الذي بات له تأثير واضح في الضفة، عبر تحالفه مع غسان الشكعة وجمال الطيراوي".

وتمتلك هذه الأطراف الأربعة عناصر قوة أمنية ودوائر نفوذ سياسية كبيرة، فالشكعة الذي توفي عام 2018 رئيس بلدية سابق، والعالول لديه تاريخ كفاحي ضد إسرائيل منذ التحاقه في فتح منذ سنوات السبعينات والثمانينات، وخاض معارك ضدها في الأردن ولبنان خلال هذه الفترة، ودحلان يمتلك موارد مالية يستطيع من خلالها شراء ولاءات تنظيمية داخل فتح، وهذا التنافر يلقي بظلال سلبية على مخيمات اللاجئين في

نابلس، خصوصاً بلاطة، عقب تدخّل مسلحين تابعين لكتائب شهداء الأقصى الجناح المسلح لفتح، الذين ينضمون لأحد أطراف الصراع، ويصدرون بيانات متبادلة، ويخوضون اشتباكات مسلحة.

تزداد خطورة الفوضى الأمنية في مخيمات اللاجئين بالضفة الغربية، لأنها تُعاني إهمالاً خدماتياً من قبل البلديات، ولا تحظى بالرعاية اللازمة من قبل السلطة الفلسطينية، مما يزيد من احتقان بعض اللاجئين الفلسطينيين الذين يبدون تضامناً في بعض الأحيان مع المسلحين ضد أجهزة الأمن الفلسطينية."[8]

فيما يُشير الأكاديمي الفلسطيني وأستاذ الإعلام بجامعة القدس أحمد رفيق عوض إلى أسبابٍ وأطراف كثيرة لها يد فيما يجري في الضفة، ويذكر أن من أهم الأسباب "البطالة، الأفق السياسي المسدود، أطراف غاضبة مما يجري، أطراف لها أجندات وتأتمر بأوامر خارجية، صراعات داخلية، عقليات عشائرية أو جهوية."

---

[8] الفوضى الأمنية في نابلس تؤرق السلطة الفلسطينية، المونيتور، سبتمبر 2015.

ويخلص إلى أنّ ما يجري "مترابط، ويهدف لتفكيك النسيج الاجتماعي وإضعاف السلطة والمساس بهيبتها وربما تفكيكها بأيدي أبنائها."[9]

من جانبه، يدحض النائب السابق جمال الطيراوي من مخيم بلاطة التهم الموجهة لأبناء المخيمات في الضفة وزجّها بأنها عنوان دائم لـ "الفلتان الأمني"، و يؤكد أنّ "ذلك الحديث يُعبّر عن عدم وضوح في الرؤية وعدم قراءة الواقع الفلسطيني بكل تفاصيله، وهو استهداف واضح للمخيمات بشكلٍ صريح بأنها تقف خلف حالات الفوضى والفلتان من أجل إنهاء قضية اللاجئين."

ويؤكد "أنّ واقع المخيمات لا شك أنه واقع مليء بالبؤس والفقر والتهميش في الكثير من كل مقومات الحياة، ولكن كل ذلك لا يعني أن نُحمّل المخيمات كونها الحلقة الأضعف بالمجتمع الفلسطيني بأنها هي من تخلق حالة التوتر والفوضى."

ويشير الطيراوي إلى وجود بعض الأشخاص الخارجين عن مسلك القانون في المخيمات وهذا ينطبق على المدينة والقرية وفي كل ربوع الوطن.[10]

---

[9] وكالة الأناضول، كانون الأول 2020.

[10] المخيمات والعشائر تدافع عن نفسها من تهمة "الفلتان الأمني" بالضفة، دنيا الوطن، يوليو 2016.

فيما تُشير عدة شهادات لأهالي المُخيّم إلى تعرّض المنازل خلال الاشتباكات لإطلاق الرصاص الحي وقنابل الغاز والصوت من قِبل الأجهزة الأمنيّة التابعة للسلطة، بالإضافة إلى اعتقالات تطال أبناء المُخيّم بتُهم تتعلّق بالاتجار بالسلاح والمخدرات، علماً بأنّ معظمهم أسرى مُحررون قضوا أحكاماً في سجون الاحتلال، وطالبت عائلاتهم بتمكين أبناء المخيم عبر الحصول على فرص عمل للعيش بحياة كريمة، وهو ما طالب به أبناء حركة فتح من المُخيّم مراراً وتكراراً في رسائل مُعلنة وجهوها للسلطة الفلسطينية، لتوظيف من خرجوا من السجون ولم يتم استيعابهم في أية وظائف رسمية ويُحاولون العمل في أي مكان إلا أنه يتم رفضهم فقط لأنهم أسرى محررون.

فيما يقول سامر عنبتاوي عن تجمع مؤسسات المجتمع المدني: "حل إشكالات ما يحصل في نابلس لا يكون فقط بوضع المسكنات التي تقوم فقط بحل القضايا الآنية، يجب حل الموضوع بشكل جذري يكون من خلال التعامل مع القضايا الاجتماعية الداخلية وما يحصل بداخل

المخيم بشكل اجتماعي، ويشكو سكان المخيم من إهمال وتهميش، وفي المقابل سريان القانون يكون ضمن رؤية شاملة."[11]

٢- موقع السلاح في مشهد العنف

لم يكن السلاح طارئاً على مخيمات الضفة الغربية المحتلة بشكل خاص أو الديموغرافيا الفلسطينية على امتدادها، ولطالما شكل جزءاً من السردية السائدة سياسياً واجتماعياً، والتي تبنتها لسنوات طوال السلطة المعنوية الفلسطينية الممثلة في منظمة التحرير وفصائلها، إذ تبنت الكفاح المسلح ضد الاحتلال الصهيوني، وحتى مع توقيع اتفاق أوسلو لم تصطدم السلطة الفلسطينية الناشئة مع السلاح المنتشر فصائلياً ومجتمعياً، وسعت لتجييره ومن يحمله لمصلحة برنامجها السياسي.

يمكن اعتبار عام 2004 هو بداية تشكل موقف سياسي رسمي يدين وجود السلاح بيد أي جهة بخلاف السلطة الفلسطينية، وهو خطاب تشكل بضغط الاشتراطات الدولية على السلطة الفلسطينية بضرورة نبذ الفلسطينيين للكفاح المسلح ضد الاحتلال، وإثبات قدرة السلطة على

---

[11] مخيم بلاطة بين رصاصتين.. قصة غيّبها الإعلام"، وكالة وطن للأنباء، مارس 2015.

قمع أي حالات مسلحة، ولعل هذا المسار تحديداً هو ما قاد لاعادة توصيف السلاح باعتباره "فلتاناً أمنياً"

أي أن التحول في موقف السلطة من السلاح واستخدامه، كان جزءاً من تحولات موقفها السياسي، الذي بات يتموضع في موقع صدامي مع القوى الاجتماعية والسياسية في المخيمات التي غالباً ما ارتبطت بالمواجهة مع الاحتلال، وشكل الصدام المسلح مع قواته جزءاً من هويتها وعوامل وجودها.

تحول سياسي آخر قاد لمزيد من التشدد من قبل السلطة الفلسطينية تجاه "مسلحي المخيمات" والمقصد هو ذلك التحول في العلاقة بين محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية ومستشاره السابق للأمن القومي محمد دحلان، والتي حولت بيئة المخيمات المعرضة للقمع والتهميش سياسياً كما اجتماعياً ووطنياً الى مساحة تجنيد لدحلان، ومساحة لاستعراض العضلات الأمنية للأجهزة الرسمية الموالية لمحمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية.

خاتمة

ليس تهميش السلطة المُستمر للمُخيمات، وحده، ما يرفع من شعور سكانها بالاضطهاد، ولكن ذلك التحول في موقفها نحو سياسات عدائية تجاه المخيمات، هو ما فاقم الشعور بالغبن لاسيما لدى أبناء حركة "فتح" ومنهم أسرى محررون من سجون الاحتلال، حملوا السلاح بأمر "المشروع الوطني الفلسطيني"، ثم خرجوا من السجون ليقابلهم ورثة هذا المشروع بالعقاب والتهميش.

إن ما حدث في الواقع هو إعادة توصيف للسلاح والمسلح، وإعادة بناء للسياسات الخاصة بالتعامل معه، وهو ما صنع بلا شك أشكالاً متعددة من الفصام بين "المسلحين" وأي حاضنة سياسية وطنية، وأنتج تشوهات خطيرة في علاقة السلاح بالسياسة والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال، وكذلك في علاقة السياسة الفلسطينية الرسمية بالمخيم وأهله وقضاياه، وما يمثله من رمزية تاريخية.

تُواصل السلطة الفلسطينية سياساتها تجاه المُخيّمات في التعامل مع هذه الأزمات، بالقمع والحملات الأمنيّة وتضييق الحال على أهالي المُخيّم. ولا تغيير على هذه السياسات وتطبيقها إلا للأسوأ، من خلال الدفع بمزيد

من القمع والرصاص تجاه هذه الهياكل الحيّة، في ظل استمرار تصريحات واقتراحات العديد من المسؤولين في السلطة للجهات المسؤولة بالضرب بيد من حديد وتطبيق إجراءات أشد.